المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

محضر جلسات الدورة العشرين
لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي
"الآثار والسياحة الثقافية"

13-15 مارس 2012 الجزائر

بدعوة من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) وباستضافة كريمة من وزارة الثقافة في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية انتظمت في الفترة ما بين 13-2012/3/15 **الدورة العشرين لمؤتمر الاثار والتراث الحضاري في الوطن العربي** تحت عنوان "الآثار والسياحة الثقافية"، وسبقها الاجتماع التحضيري للمؤتمر الذي امتدّ على يومي 11 و12 مارس 2012 وندوة صحفية يوم 12 مارس 2012، وشارك في المؤتمر ممثلون عن ستة عشر قطرا عربيا وهي التالية:

- الإمارات العربية المتحدة
- مملكة البحرين
- الجمهورية التونسية
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- المملكة العربية السعودية
- جمهورية السودان
- جمهورية الصومال
- جمهورية العراق
- سلطنة عمان
- دولة فلسطين
- دولة قطر
- دولة الكويت
- جمهورية مصر العربية
- المملكة المغربية
- الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- الجمهورية اليمنية

كما شارك في المؤتمر ممثل عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية وعدد من الخبراء وممثلون عن مركز التراث العالمي التابع لمنظمة اليونسكو والمركز الدولي لحفظ وترميم الممتلكات الثقافية (الايكروم) والمجلس الدولي للمعالم والمواقع (الايكوموس) والمجلس الدولي للمتاحف (الايكوم) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسيسكو) القائم بأعمال مديري المركز الاقليمي العربي للتراث العالمي بالبحرين وأمين الاتحاد العام للآثاريين العرب.

(مرفق قائمة بأسماء المشاركين)

افتتحت أعمال الدورة العشرين من المؤتمر بكلمة معالي السيدة خليدة التومي، وزيرة الثقافة بالجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، التي رحبت بالمشاركين في هذا الاجتماع، مؤكدة على التزام الجزائر بدعم العمل العربي المشترك، وتعرضت في كلمتها إلى إشكالية التوفيق بين متطلبات الحماية والحفاظ على التراث الثقافي من اجل سياحة ثقافية متوازنة، باستعراض بعض التجارب السلبية والايجابية في هذا المجال، ودعت المشاركين العرب الى مساعدة فلسطين ماديا وبشريا لتعزيز انضمامها الحديث إلى منظمة اليونسكو الذي يستوجب من الجميع تخصيص حيز للنقاش حول السبل الكفيلة لمواكبة هذا المكسب الرائع وتمكين فلسطين من تحقيق الأهداف المرجوة، مشيرة إلى أن فلسطين ليست شعارا بل قضية وهي كوطن وشعب تحتاج إلى إمكانيات بشرية ومالية، راجية من الخبراء تسطير برامج دقيقة لتحقيق اهداف هذا الانضمام، كما حيت السيدة الوزيرة شجاعة السيدة ايرينا بوكوفا، المديرة العامة لليونسكو التي لم ترضخ للضغوط الامريكية والاسرائيلية المعارضة لانضمام فلسطين كعضو كامل في اليونسكو، ودعت الوزيرة من جهة أخرى إلى تعزيز المشاركة العربية في لجنة التراث العالمي وأكدت في الأخير على ضرورة تثمين الابداعات المحلية مشيرة الى ان المنطق الاقتصادي، الذي يشكل جزءا من الابعاد المرجوة في ترقية السياحة الثقافية، لا يجب ان يشكل المنطق الوحيد الذي يحدد السياسات في سبيل تطويرها.

وأكد معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور في كلمته التي قدمتها نيابة عنه الدكتورة حياة قطاط القرمازي، مديرة برنامج حماية التراث بالمنظمة، على ضرورة إيلاء موضوع الآثار والسياحة الثقافية عناية فائقة وإفراده بدراسة معمقة ودقيقة، للمعادلة الصعبة بينه وبين ما يعيشه الوطن العربي من أوضاع راهنة تهدد سلامة أثاره وتراثه الثقافي، متوقفا على ما تتعرض إليه مدينة القدس من اعتداءات على تراثها الثقافي ومن تزوير لتاريخها، ومبرزا حرصه على إدراج الملف الفلسطيني في صدارة أعمال المؤتمر.
ودعا معالي المدير العام إلى أن تكون هذه الدّورة العشرين من مؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي، مناسبة للوقوف وقفة تأمل من هذا المؤتمر ككلّ، حتى يكون أكثر نجاعة بفضل تضافر جهود الأثريين العرب وتواصلهم للدفاع والذود عن ممتلكاتنا الثقافية والأثــرية والإسهام في ضبط خطط عمل دقيقة وهادفة وبرامج ترمي إلى ربط الصلة بين مختلف أشكال العمل الأثري و التنمية المستدامة.

ومن جهته تحدث السيد المهدي المبروك، وزير الثقافة التونسي عن سنة 2011 كسنة الخلاص من الانظمة المستبدة وسنة فاجعة على التراث الثقافي، حيث جرت موجة من السرقات التي طالت التراث الثقافي في تونس وليبيا، ودعا الخبراء إلى التفكير في كيفية انقاذ التراث الثقافي المهدد واستخدامه كأداة للتنمية.

وأكدت السيدة دينا الظاهر، الوزيرة المفوضة، ومديرة إدارة النقل والسياحة في جامعة الدول العربية، على ضرورة مواجهة التحديات الكبرى التي يعيشها الوطن العربي وأعلنت عن مشروع ميثاق في مجال السياحة الثقافية تتولاه الجامعة، وأكدت بدورها على أهمية الحفاظ على التراث الثقافي كمورد تنمية ، باعتماد المعايير الدولية.

كما نقلت السيدة ايرنا بوكوفا المديرة العامة لليونسكو في كلمتها، التي قرأها نيابة عنها السيد كريم الهنديلي، تحياتها إلى معالي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وإلى كافة المشاركين في المؤتمر، مجددة التزام منظمة اليونسكو بدعم جهود التنمية المستدامة في الدول العربية، وتوفير الدعم الفني لحماية المواقع وادارتها ومكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية والحد من الاتجار غير الشرعي بالآثار كما هو الحال في العراق وليبيا وتونس.
وأكدت المديرة العامة على أهمية تعاون اليونسكو مع الألكسو من أجل تعزيز قدرات الدول العربية وإطاراتها التشريعية، والحرص على إشراك المجتمعات المحلية التي لا توجد بدونها ثقافة حية، مشيرة إلى استعداد اليونسكو من خلال موظفيها وخبرائها للاستجابة إلى احتياجات كل الدول، ولا سيما في حالات الطوارئ كما تمّ في العراق أو حديثا في ليبيا، لضمان حماية المواقع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وذكرت المديرة العامة بأن احتفاليات مضي 40 سنة على اعتماد اتفاقية التراث العالمي، هي فرصة للتأكيد على هذا الالتزام.

وفي الجلسة الإجرائية التي تلت فترة الاستراحة، قام المهندس محسن بن فرحان القرني، مدير عام مركز التراث العمراني الوطني بوزارة الثقافة والإعلام في المملكة العربية السعودية، وممثل الدكتور علي بن إبراهيم الغبّان، رئيس الدّورة السابقة، بتسليم رئاسة المؤتمر العشرين إلى الدكتور مراد البتروني، مدير الحماية القانونية وتثمين التراث الثقافي بوزارة الثقافة الجزائرية.

وانتخب المؤتمر الدكتور محمد حسن اللواتي، ممثل سلطنة عمان نائبا للرئيس والدكتور طه حمدان، ممثل دولة فلسطين مقررا.
وكان الاجتماع التحضيري أقرّ جدول أعمال المؤتمر وبرنامجه الزّمني، فتمّ الشروع في تناول بنوده بالعرض والنقاش:

بدأ المؤتمر أعماله في الجلسة العامة الأولى بالاستماع الى أبرز ما يجدّ من أخبار ثقافية في الساحة العربية وكان أولها:

- إعلان ممثل مملكة البحرين عن انطلاق فعاليات المنامة عاصمة الثقافة العربية لسنة 2012، حيث قدم د. عبد الله السليطي (مدير ادارة الاثار والتراث الوطني بمملكة البحرين) عرضا موجزا حول برنامج الاحتفالية التي تجري بالمنامة، متطرقا بالخصوص إلى انعقاد مؤتمر إقليمي بعنوان "عصور ما قبل التاريخ وفجر الحضارات في المنطقة العربية"، في الفترة ما بين 28 ابريل- 2 مايو 2012 بالمنامة، ودعا جميع الدول العربية للمشاركة في هذا المؤتمر.

- ومن جهتها، أعلنت ممثلة الألكسو أنه بمناسبة انعقاد المؤتمر العشرين للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي، تم اطلاق موقع "واب" حول سلسلة من الزيارات الإفتراضية للمدن التاريخية في الوطن العربي، كانت بدايتها مدينة تونس العتيقة كمشروع نموذجي، تم فيه استخدام أحدث التقنيات الموجهة للاستعمال عبر الانترنت. ويتوقع أن يساهم هذا البرنامج في دعم السياحة الثقافية في الوطن العربي.

وقدم المؤتمر الشكر لمنظمة الألكسو على هذه المبادرة، مثمّنا ما تصبو إليه من نتائج هامة في مجال التعريف بالتراث ونشره عبر الوسائل التقنية الحديثة وحثّ جميع الدول العربية على المساهمة والمشاركة في هذا المشروع العلمي المتميز وتعزيزه، وأعلن ممثل المملكة العربية السعودية مباشرة عن استعداد بلاده لدعم المشروع والمشاركة في إنجازه.

ثم وقع التطرّق إلى عرض المواضيع المتأكدة على الساحة العربية، فقدّم الدكتور محمد الكحلاوي، أمين الاتحاد العام للأثريين العرب، مداخلة بعنوان: **"التراث الأثري في الدول العربية على خلفية تحولات سنة 2011"**، أشار فيها إلى الانعكاسات السلبية لهذه الأحداث على التراث الثقافي وخصوصا على المواقع الأثرية والمجموعات المتحفية التي تعرض بعضها لعمليات نهب منظم، مؤكدا على ضرورة توثيق هذه المكاسب، **وأشار إلى حاجة الدول العربية لآليات للتعامل مع احتياجات الحفاظ على التراث الثقافي في حالات الأزمات.**

و عبر المؤتمر عن اسفه لما تعرضت إليه الممتلكات الثقافية والمواقع الاثرية من تخريب ونهب وتدمير بسبب الاحداث التي مرّت بها تلك الدول، **وناشد جميع المنظمات والهيئات الاقليمية و الدولية المعنية للتعاون والتآزر في سبيل انقاذ وحماية هذه المواقع والممتلكات، كما أكد على أهمية اتخاذ كافة السبل والوسائل الكفيلة، لضمان**

استعادة المقتنيات الاثرية والمتحفية المسروقة، وحثّ الدول العربية على تقديم مساعداتها لإنقاذ وصيانة الممتلكات الثقافية المتضررة في هذه الدول.

ثم قدم الدكتور طه حمدان ممثل دولة فلسطين مداخلة حول: **انضمام فلسطين كعضو كامل في منظمة اليونسكو والآفاق المستقبلية**، أكد فيها على أهمية هذا الانضمام كحدث تاريخي، يُقرّ بالحقوق الثقافية للشعب الفلسطيني على أرضه /كما يرفع بعض الظلم التاريخي الذي لحق بهذا الشعب الأبيّ على مدار العقود الماضية.
وأشار الدكتور طه إلى أن هذا الحدث العظيم جاء تتويجا لمسيرة عمل ونضال امتدت لسنوات طويلة، منذ ان حصلت فلسطين على عضويتها في اليونسكو بصفة مراقب سنة 1974.
ومنذ عام 1989، كان طلب العضوية الكاملة يُقدّم بشكل دوري إلى المؤتمر العام ويؤجل سنة بعد سنة. وكان لنشاط فلسطين، بدعم المجموعة العربية، الدور الكبير في إقرار الحقوق الثقافية للشعب الفلسطيني، وخصوصا النشاط المتعلق بحماية مدينة القدس التي تحتل مكانة محورية في العمل الفلسطيني والعربي وذلك من خلال التصدي لمخططات تهويد المدينة وتغيير طابعها التاريخي.
و تطرق د. طه الى المحطات الرئيسة في مشروع التراث العالمي وأبرزها قرار الدّورة ال 26 للجنة التراث العالمي في بودابست سنة 2002، والذي اعتبر فيه التراث العالمي ذو قيمة عالمية استثنائية وجاء ذلك على اثر عمليات التدمير المتعمد لمواقع التراث الثقافي وخصوصا في مدن القدس والخليل وبيت لحم ونابلس وغزة.
وأشار كذلك الى الجهود التي بذلت بالتعاون مع مركز التراث العالمي لانجاز اللائحة التمهيدية الفلسطينية لمواقع التراث العالمي والتي قدمت في مؤتمر التراث العالمي في دورته الـ 29 في ديربان سنة 2005، وصدور هذه القائمة باللغة العربية بدعم من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سنة 2006، وذكر الخطوات التي تلتها والمتمثلة خاصة في إعداد ملف ترشيح لكل من مدينتي بيت لحم والخليل.
وأشار الدكتور إلى انه بعد توقيع فلسطين على دستور اليونسكو، تمّ رفع العلم الفلسطيني على مباني المنظمة الدولية في باريس بتاريخ 12/17/ 2011، بعد ذلك قامت فلسطين بالتوقيع على أربع اتفاقيات دولية أبرزها اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة 1972، والاتفاقية الخاصة بالحفاظ على التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003 واتفاقية لاهاي لحماية التراث الثقافي أثناء النزاع المسلح لسنة 1954، والاتفاقية الدولية حول النقل غير المشروع للممتلكات الثقافية لسنة 1970.
وبتاريخ 2012/3/8، دخلت عضوية فلسطين في اتفاقية التراث العالمي حيز التنفيذ وهي تمكنها من تقديم ملفات ترشيح لمواقع التراث الثقافي والطبيعي.

وفي الجلسة العامة الثانية التي تلت استراحة الغداء، قدمت ممثلة المنظمة العربية تقريرا حول الموقف التنفيذي لتوصيات الدّورة التاسعة عشرة لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي التي دارت فعاليتها في الرياض من 9 الى 11 نوفمبر/تشرين الثاني2009م، واعتمدت ممثلة الألكسو في صياغة الوثيقة المقدمة على ما وافقها به الدول (وكان عددها أربعة عشرة دولة) من تقارير المتابعة لهذه التوصيات.
وقد توقفت د.حياة القرمازي، مديرة إدارة برنامج التراث في الألكسو، عند تكرر بعض التوصيات من دورة إلى أخرى وعدم وجود برامج أو خطط دقيقة وواضحة لتنفيذ تلك التوصيات.
وتمنت على المؤتمر في دورته الحالية أن يتناول عددا مناسبا من التوصيات العملية القابلة للتطبيق و التنفيذ، بما يسمح من تحقيق نتائج ملموسة لهذه الدّورة.

ثم قدم الدكتور زكي أصلان، عرضا شرح فيه مراحل تنفيذ برنامج "آثار" وما تم تحقيقه بالمشاركة مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم منذ عام 2006، وذلك بالاعتماد على تحليل مستمر لاحتياجات الدول العربية من خلال مؤتمرات الآثار والتقارير الدورية للدول العربية في مجال التراث العالمي.
وأوضح الدكتور أصلان أن التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة طوال العقود الأخيرة قد أدت حتما إلى زيادة الضغط على الموارد بما في ذلك الموارد الثقافية. فالطلب على الأراضي بغرض مشاريع التنمية والزيادة في السياحة الترفيهية، فضلا عن النزاعات الإقليمية، وضعت عبئا استثنائيا على أولئك الذين يضطلعون بإدارة التراث الثقافي ولا شك أن المهنيين المختصين بحاجة إلى مجال واسع من المهارات كي يعملوا بفاعلية، فعليهم أن يكونوا قادرين على فهم المبادئ العلمية لتنفيذ أعمال الحفظ، وأن يعملوا في الوقت نفسه على المستوى المتداخل للاختصاصات مع المهندسين المعماريين وعلماء الآثار، والمختصين في المتاحف وغيرهم من العاملين في مجالات حكومية أخرى مثل السياحة والإسكان والتربية والصناعة، وأن يكوّنوا خبراء قادرين على تعزيز التراث الثقافي وإيصاله إلى جمهور عريض ومتنوع، قد يكون معظمه مشككا في قيمة الماضي وغير مقدر له.
كما عرض الدكتور أصلان الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز أعمال مؤسسات الحفاظ على التراث الثقافي في الوطن العربي على أساس مستدام ، من خلال تأسيس نواة (أو أنوية) تدريب وتطوير والذي تحقق أخيرا بإنشاء المركز الإقليمي لحفظ وإدارة التراث في الوطن العربي في الشارقة بالإمارات العربية المتحدة.
وأوضح الدكتور اصلان دور المركز المستحدث في بناء القدرات والتوعية و التواصل مع الجمهور وتطوير البرامج التعليمية المختصة والتعاون الاستراتجي مع الألكسو في مجال التدريب.

وأوجز أنشطة المركز القادمة، مؤكّدا على مشروع الندوة المقبلة حول حماية التراث الثقافي في أوقات الأزمات، المزمع عقدها بين 22-24 مايو القادم، والدورة التأسيسية الإقليمية الرابعة حول موضوع: "ترميم وإدارة المواقع ومجموعات المتاحف" المبرمج تنفيذها في الفترة بين نوفمبر وديسمبر 2012 بمشاركة الألكسو. كما ابلغ المؤتمر عن موعد افتتاح المبنى الجديد لهذا المركز في شعر أكتوبر القادم في إمارة الشارقة.

ثمّ قدم الدكتور سعيد الخزاعي (القائم بأعمال مدير المركز الاقليمي العربي للتراث العالمي)، عرضا حول مهام المركز الذي ولدت فكرة إنشائه بمبادرة بحرينية عام 2008، وتم التوقيع على اتفاقية تأسيسه مع منظمة اليونسكو عام 2010، وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في ديسمبر 2011.
ويهدف المركز إلى المساعدة في تنفيذ اتفاقية التراث العالمي في الدول العربية وتشمل مهامه مجموعة من المحاور وهي التوعية والإعلام، والمساهمة في بناء القدرات والمساندة الفنية والمالية في مجال التراث العالمي، مثل إعداد القوائم التمهيدية وملفات الترشيح وحماية المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي...
كما شرح الدكتور الخزاعي هيكلية عمل المركز كما نصت عليها الاتفاقية، والذي يقوم على مجلس ادارة متكون من سبعة أعضاء لهم حق التصويت في دورته الأولى، اثنان من البحرين وأربعة ممثلين للدول العربية الأعضاء في لجنة التراث العالمي، وممثل المدير العام لليونسكو، بالإضافة إلى خمسة أعضاء مراقبين، يمثلون الهيئات الاستشارية ومراكز الفئة الثانية العاملة في مجال التراث العالمي.

ومن خلال المناقشة تم التوضيح بان المركزين، المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي بالبحرين، والمركز الإقليمي لحفظ و إدارة التراث التابع للايكروم بالشارقة، يتكاملان في أهدافهما وفي محاور عملهما. وقد أكد المشاركون على أهمية التنسيق بين المؤسستين لضمان عدم تكرار وازدواجية الأنشطة والبرامج.

الموضوع الرئيس : "الاثار والسياحة الثقافية" : دراسات مرجعية.

بتكليف من منظمة الالكسو، تم اعداد ثلاث دراسات مرجعية حول الموضوع الرئيسي للدورة، تمثلت فيما يلي:

السياحة والتنوّع الثقافي والتنمية المستدامة

قدّم الدكتور منير بوشناقي المدير العام السابق لمنظمة إيكروم، محاضرة ألقاها نيابة عنه الدكتور زكي أصلان، مدير المركز الإقليمي للإيكروم في الشارقة ومدير برنامج "آثار"، بعنوان "السياحة والتنوّع الثقافي والتنمية المستدامة"، تناولت العلاقة بين المحاور الثلاثة التي يشير اليها العنوان وكيفية تفاعلها مع بعضها البعض للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

من الحماية إلى ترقية التراث

ألقى السيد مراد البتروني، رئيس الدّورة مداخلة تحت عنوان: "من الحماية إلى ترقية التراث"، تناول خلالها التجربة الجزائرية فيما يخص ادارة التراث الثقافي، مؤكدا على مبادىء الاصالة والوقاية والتنمية الاقتصادية، تحت شعار السياحة الثقافية، التي تأتي كتتويج لمنظومة كاملة للحماية والحفظ والتثمين لتحقيق الترقية بهدف خلق القيمة الاقتصادية المضافة للتراث الثقافي، كما نوه بأهمية العلاقة بين الحماية التي تستند الى اداتين قانونيتين وهما قانون 98/04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي والمخطط القطاعي للمواقع الاثرية والتاريخية في أفاق 2030 والذي تبنته الحكومة الجزائرية سنة 2007 وتحقيق التنمية المستدامة.

نحو تطوير معماري – عمراني متوازن للسياحة الثقافية بالمناطق التاريخية العربية

ألقى الدكتور أحمد صدقي، خبير التطوير الحضري والحفاظ العمراني، محاضرة بعنوان: " نحو تطوير معماري – عمراني متوازن للسياحة الثقافية بالمناطق التاريخية العربية"، بيّن فيها أهمية السياحة الثقافية كرافد أساسي من روافد التنمية الاقتصادية بالمنطقة العربية التي مارست النشاط السياحي منذ قرون، مبرزا ضرورة تشريك المجتمعات المحلية في عملية التنمية.

اليوم الثاني: الاربعاء 14-03-2012

الجلسة العامة الثالثة: مداخلات الدول حول الموضوع الرئيسي للمؤتمر(الآثار والسياحة الثقافية).

قدمت تسعة دول عروضا حول دراساتها التي شاركت بها حول الموضوع الرئيسي للمؤتمر كما وردت في وثائق عمل المؤتمر، في حين اكتفت كلّ من الجمهورية التونسية والجمهورية اليمنية بما ضمنتاه في الوثائق المذكورة:

- لخص ممثل المملكة العربية السعودية دراسته حول الموارد الثقافية في المملكة والتي تركزت على أربعة موارد، وُضعت لها إستراتيجية وطنية، وهي الآثار والمتاحف والتراث العمراني والحرف التقليدية.

- أما ممثل جمهورية السودان فتركزت مداخلته حول أنواع السياحة في السودان ومن أهمها السياحة الثقافية وتتطرق الى عدد من المواقع الثقافية التي تشكل محورا لهذه السياحة.

- تناول مندوب العراق في مداخلته أهمية المواقع الأثرية في جنوب البلاد و خاصة الأهوار التي اكتشف فيها أكثر من 140موقعا أثريا وناشد الدول العربية للمساهمة في جهود العناية بهذه المكاسب.

- أما سلطنة عمان فإنها قدمت تجربتها في مجال توظيف وتأهيل بعض القلاع والحصون التاريخية، خدمة للسياحة الثقافة وخاصة المواقع المسجلة على قائمة التراث العالمي.

- أشارت دولة قطر إلى الاهتمام والعناية بعدد من القلاع الهامة لديها كقلعة "الزبارة" التي قدم ملف أدراجها في قائمة التراث العالمي لدى اليونسكو.

- تناول ممثل المغرب في مداخلته تجارب توظيف عدد من مواقع التراث الثقافي لأغراض السياحة الثقافية وكيفية مساهمة تلك المواقع في توفير الفرص الوظيفية.

- قدم ممثل فلسطين عرضا حول السياحة الثقافية في فلسطين، تناول فيه اسهامات السياحة في الدخل القومي، وتنامي دور السياحة الثقافية كأحد المجالات السياحية الجديدة، مؤكدا على أهمية إسهامات المجتمع المحلي في بناء أسسها.

- وأخيرا تمثلت مداخلة ممثل جمهورية مصر العربية في عرض حول دور الاثار في ايضاح المفاهيم أو المظاهر الاجتماعية والدينية في مصر، في إطار تنمية السياحة الثقافية.

***

ومن جهة اخرى وبطلب منه، قدم الدكتور عبد الحميد عبد الله هرامة، ممثل المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم، مداخلة حول: "دور منظمة الاسيسكو في حماية الآثار والتراث الحضاري في الدول الإسلامية"

وبعد الجلسات العامة انقسم المؤتمر في مساء اليوم الثاني الاربعاء 2012/03/14 إلى أربعة ورش عمل تخصصية شارك فيها ممثلون عن الدول العربية، وتولى تنشيطها جملة من الخبراء الآتي ذكرهم وقد خلصت أشغالها إلى وضع التوصيات التالية:

الورشة الأولى: التعليم والتدريب في مجال التراث الأثري

الإشراف العلمي: الدكتور زكي أصلان: (إيكروم - الشارقة)

بعد تقييم أوليّ للأولويات وللإحتياجات في الدول العربية، أوصى المشاركون في هذه الورشة الخاصة بالتدريب والتكوين وبناء القدرات بما يلي:

وضع وتنفيذ برنامج متكامل يؤمنّه المركز الإقليمي لبرنامج أثار في الشارقة (إيكروم) بدعم وإشراف المنظمة العربية وتولّيها التنسيق بين الدول الأعضاء. ويهدف البرنامج إلى تدريب المدربين والتركيز على العمل الميداني لتنمية قدرات العاملين على مدى العامين القادمين وقبل موعد انعقاد الدورة القادمة للمؤتمر في القطاعات التالية:

1) دعم قدرات مسؤولي/ مسيّري المواقع، من خلال عقد دورات تدريبية في الاختصاصات التالية:

* التصرف في/ إدارة المواقع بما يشمل إدارة السياحة الثقافية.
* علم الآثار الوقائي/ إدارة المصادر الثقافية وإدمـــاجها في خطط التنمية المستدامة.
* المسح و الجرد وإعداد الخرائط الأثرية.

2) دعم قدرات مسؤولي ومحافظي المتاحف، من خلال عقد دورات تدريبية في علوم المتاحف، تشمل الوساطة الثقافية (الاتصال مع الزوار) وتقنيات العرض المتحفي.

3) دعم قدرات الفنيين و التقنيين و الحرفيين العاملين في قطاع التراث، من خلال تبادل الخبرات في العمالة الفنية والحرفية الخاصة بأعمال الترميم المعماري بعد إجراء الخطوات التالية:

* حصر لمعاهد أو مدارس التدريب في هذه الحرف في الوطن العربي وتحديد اختصاصاتها.
* ضبط احتياجات كل دولة من هذه الحرف.
* توفير المعلومات السابقة للدول الأعضاء من أجل الاستفادة منها.

4) دعم قدرات مختصي علم الترميم وتقنيات الحفاظ على المعالم والمواقع، بالاشتراك مع برامج الجامعات المختصة في تكوين القدرات في ميدان حفظ وترميم العمارة والمواد التقليدية والأثرية بأنواعها.

كما اقترح المشاركون إعارة مختصين (لمدّة كافية) من الدول العربية الراغبة، إلى الجهة التنفيذية (مركز إيكروم في الشارقة) لتفعيل ودعم تنفيذ التوصيات المذكورة أعلاه.

الورشة الثانية: التعاون العربي في مجالات التعريف بالتراث الأثري وتنميته
الإشراف العلمي: 1- الدكتور عدنان الوحيشي (تونس)
2- الدكتور مصلح القباطي (اليمن)

من خلال مناقشة الورقة التي قدمها الدكتورعدنان الوحيشي كقاعدة للنقاش وتبادل الآراء، تم التوصل الى التوصيات الاتية:

1 -إنشاء مجلس إدارة المتاحف العربية للعمل تحت مظلة الألكسو من أجـــــل:
- وضع برامج تعاون عربي في مختلف المجالات المتحفية
- تحديد رؤية عربية موحدة في خدمة العمل المتحفي العربي وذلك بعد إعداد تصور متكامل لأهداف هذا المجلس ودوره وطريقة تكوينه وتشكيله.

2 -إعداد قاعدة معلومات بأسماء علماء وخبراء الآثار العرب ودعمهم وتشجيعهم على العمل في المشاريع التراثية في الوطن العربي.
3 -تبادل الخبرات في المجال الأثري في الوطن العربي بدعم من المنظمة وتحت إشرافها.
4 -وضع اتفاقيات عربية مشتركة وتبادل البعثات الأثرية.

5 -العمل على توحيد وتحديد جهة الاختصاص التي تتـولى شؤون الآثار والمتاحف في الدول العربية.

الورشة الثالثة: الأطر والمنظومات القانونية والمؤسساتية في مجال التراث الأثري في الوطن العربي
الإشراف العلمي: الأستاذ نورمان بلمير (أنقلترا)
الأستاذة ميلار سوزان ماري (أنقلترا)

أسفرت أشغال الورشة المذكورة على وضع التوصيات التالية:

1 -إدانة كل عمليات التداول غير المشروع بالتراث الحضاري الخاص بأي دولة عربية والـــذي من شأنه أن ينتهك قوانين تلك الدولة.

2 -ترسيخ الوعي لدى شعوب الدول العربية المشاركة بان التراث الثقافي ملك لكل الأمم وأنه يمكـن تعزيزه بواسطة:

أ -مكافحة عملية التداول غير القانوني للممتلكات الثقافية المسلوبة.

ب -تيسير التبادل والتعاون الثقافي الفعال بين دول المنطقة.

3 -دعوة السلطات والجهات الدولية المختصة لبذل أقصى الجهود تماشيا مع القوانين الدولية والمحلية، التي تمنع التداول غير القانوني للممتلكات الثقافية وإعادة المسلوب منها إلى دوله الأصلية حسب المواثيق والقوانين الدولية والمحلية التي صادقت عليها تلك الدّول، والتي تجرم مثل هذه الممارسات غير الشرعية، مع تيسير التعاون بين دول جامعة الدول العربية لمجابهة هذا التبادل غير القانوني ورد القطع المنهوبة لبلدانها الأصلية.

4 - حث الدول المشاركة والدول الأخرى على:

أ - تطوير سبل تعاونها على المستويات القانونية والأخلاقية والدبلوماسية والسيـــــــــاسية والثقافية والفنية والاقتصادية المناسبة مدعومة بحوافز ومحاذير لتـــــوسيع رقعة التبادل الثقافي بصورة قانونية بين تلك الدول.

ب -تبنى إجراءات فعالة لردع تداول الممتلكات الثقافية التي تم أخذها بشكل غير قانوني من أي دولة من خلال الانضمام إلى اتفاقية سنة 1970، بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

ج - حث الدول العربية على التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي اصدرتها منظمة اليونسكـــــو الخاصة بحماية التراث الثقافي والممتلكات الثقافية، كاتفاقيات 1954 و 1970 و 1972.

د -تطوير وتحديث وتفعيل القوانين و السياسات في الدول العربية لدعم مطالبها باستعادة إرثها الثقافي أمام محاكم الدول التي تم نقل تلك القطع إليها.

ه - دعم التعاون بين دول المنطقة العربية فيما بينها لتشكيل قوة ضاغطة من أجل استعادة القطع الأثرية والثقافية غير واضحة الملكية والتي تم أخذها بصورة غير قانونية من أحد تلك الدول.

و -استطـــلاع إمكانية توحيد وتجانس قوانين الدول العربية الخاصة بتجـــــريم مثل هذا التداول غير الشرعي لتلك القطع من خلال ايجاد منظومة موحدة من القوانين لتحقيق الأهداف المرجوة.

5) إنشاء مكتب أو مركز اقليمي يتولى تجميع البيانات وإعداد قاعدة معلومات خاصة بالممتلكات الثقافية العربية المتداولة بطرق غير مشروعة، وتكليف منظمة الالكسو بوضع تصور متكامل لفكرة إنشاء هذا المكتب أو المركز، بهدف القيام بدور أمني والتنسيق في ذلك مع مؤتمر وزراء الداخلية العرب، حتى يحضى هذا الجهد باهتمامهم.

كما أشاد المؤتمر بالتجربة المصرية المتمثلة في إنشاء إدارة خاصة، صُلب المؤسسة المعنية بحماية الآثار في جمهورية مصر العربية، بهدف استرداد واستعادة الممتلكات الثقافية المصرية المسروقة، وأوصى المشاركون بتمكين الدول الأعضاء من الاستفادة من هذه التجربة الرائدة على المستوى العربي.

الورشة الرابعة: التراث الأثري و الاقتصاد المحلي:
الإشراف العلمي: الدكتور مصطفى الخنوسي (تونس)

انطلاقا من العرض الذي قدمه الدكتور مصطفى الخنوسي والذي اعتمد كمحور للنقاش وتبادل وجهات النظر، تم التوصل الى وضع التوصيات التالية:

1) العمل على تدارك ضعف الترويج الإعلامي للتراث الأثري حتى يرتفع عدد الزوار خاصة من المواطنين المحليين.
2) وضع إستراتيجية - من خلال الألكسو- للمواءمة بين التراث الاثري وبين توفير مصادر دخل لسكان المناطق التي تتواجد فيها المواقع الأثرية والمعالم، لحسن إدماجها في الاقتصاد المحلي.
3) حث الدول على اعتماد خطة عمل لبناء قدرات المجتمع المحلي للقيام بالوظائف ذات العلاقة.

هذا وقد أسفرت أعمال الجلسات العامة من جهتها، إلى وضع مجموعة من التوصيات تم عرضها مع ما سبق، في جلسة يوم الخميس 15 مارس 2013 وتمثلت في ما يلي:

1 - في ما يخص *دعم الهوية العربية الفلسطينية لمدينة القدس*،

- بناءا على التوصية المنبثقة على الورشة الثانية، يدعو المؤتمر منظمة اليونسكو إلى إعادة فتح متحف الفن الإسلامي بالقدس، وذلك بمطالبة إسرائيل بتسليم إدارته إلى السلطة الفلسطينية واسترجاع كل القطع الأثرية

التي تم الاستيلاء عليها، وتكوين لجنة من الخبراء العرب للإشراف على وضع التراتيب الفنية والعلمية الخاصة بإعادة فتح هذا المتحف.

- وقف أعمال الاعتداءات على المتاحف والمواقع الأثرية الفلسطينية وإعداد خطة تنسيقية بين الهيئات المسؤولة عن الآثار والتراث والجهات الأمنية لإيجاد آليات عملية لإدارة الأزمات التي تهدد المواقع التراثية وكذلك العمل على درء المخاطر المحتملة قبل حدوثها بهدف حماية التراث وصيانته من العبث والضياع.

2 - في ما يخصّ الموضوع الرئيسي: "الآثار والسياحة الثقافية"

- التأكيد على المواءمة الدائمة ما بين متطلبات تنمية السياحة الثقافية ومتطلبات حماية التراث الثقافي.
- تفعيل دور المجتمعات المحلية وخلق شراكة حقيقية معها باعتبارها أنجع الوسائل للحفاظ على التراث وتنميته وإدراجه في منظومة التنمية المستدامة.
- العمل على تكثيف برامج التوعية بأهمية التراث الثقافي خصوصا لدى الأطفال والشباب.
- تشجيع الإسهام في تمويل مشاريع نموذجية حول تهيئة المواقع الاثرية والتراث الحضاري ودمجها في المسالك السياحية خدمة للتنمية المحلية والسياحة الثقافية.

3 - في ما يخصّ التوحيد بين المصطلحات المستعملة في مجال الآثار:

- تكليف المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بالاستعانة بالخبراء المتخصصين لوضع دليل استرشادي للمصطلحات الفنية المتداولة في مجال الاثار والتراث الثقافي في الوطن العربي، على أن يعرض هذا الدليل على المؤتمر القادم.

4 -ايلاء المخطوطات الأثرية ما تستحقه من عناية واهتمام للمحافظة على هذا الإرث الإنساني النفيس.

5 -تقوية نخوة الشعور بالانتماء الى الثقافة العربية لدى الأوساط العربية المقيمة في المهجر من خلال تعريفهم بتراثهم الثقافي وبكنوزه الرائعة.

وفي الجلسة الختامية استجاب المؤتمر إلى الدعوة الموجهة من الحكومة التونسية، على لسان وفدها، بعقد دورته القادمة الواحدة والعشرين في تونس خلال شهر نوفمبر 2013 على أن يضبط التاريخ لاحقا، واختار أن يكون موضوعها الرئيسي: "الآثار المغمورة بالمياه"، كما انتخب المؤتمر أعضاء مكتبه الدائم من الدول التالية:

1) الإمارات العربية المتحدة
2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
3) سلطنة عمان
4) دولة قطر
5) دولة الكويت
6) جمهورية مصر العربية

وأوكل المؤتمر للمكتب الدائم للدورة العشرين مهمة متابعة تنفيذ التوصيات المنبثقة عنها، على أن يجتمع مرتين في السنة في مقر المنظمة بتونس على نفقة دوله.